



7,5 مليارات دينار الإيرادات المتوقعة بانخفاض 49٪.. نتيجة تعديل سعر برميل النفط بالميزانية إلى 30 دولاراً

ميزانية الكويت 2020/2021..

94٪ من الإيرادات تتركز في 5 جهات.. والمصروفات في 6 فقط!



■ النسبة الأكبر من المصروفات لوزارة المالية بـ 6.2 مليارات دينار تليها 'الكهرباء' بـ 2.5 مليار
■ رغم تحسن أسعار النفط بالفترة الماضية بمتوسط 30 دولاراً للبرميل إلا أن تعادل الميزانية مازال بعيداً

دينام ووزارة الدفاع بـ 1,6 مليار دينار ووزارة الداخلية بـ 1,1 مليار دينار أما باقي الجهات فبنحو 5,5 مليارات دينار. وبناء على المصروفات الجارية البالغة 19,2 مليار دينار والتفقات الرأسمالية للمشاريع والتي تم تخفيضها بواقع 300 مليون دينار إلى 2,3 مليار دينار منها 1,8 مليار دينار مشروع انشائي و450 مليون دينار مشروع غير انشائي يبلغ إجمالي المصروفات 21,5 مليار دينار. فإن العجز المالي سيبلغ 14 مليار دينار، وقامت وزارة المالية بتعديل إجمالي المصروفات في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية بنحو 945 مليون دينار وذلك بنقص قدره 4٪.

الرواتب والنفق
وتستحوذ مصروفات الرواتب والمنح للعاملين على 60٪ من إجمالي المصروفات المقدرة، حيث تستحوذ 5 عناصر على مصروفات الميزانية هي المرتبات بـ 12 مليار دينار والدعومات بـ 3,5 مليارات دينار والتفقات الرأسمالية بـ 2,88 مليار دينار ومبالغ تسوية حساب العهد بـ 391,7 مليون دينار وباقي المصروفات بـ 2,6 مليار دينار. وقامت مؤسسة البترول الكويتية بتخفيض تكاليف إنتاج النفط والغاز بنحو 786 مليون دينار وذلك تماشياً مع خفض مستويات الإنتاج النفطي بواقع 200 ألف برميل يوميا، أما على مستوى الوزارات فتم تخفيض بنود المصروفات من الضياقة والحفلات والهدايا والتدريب المحلي والخارجي والمهمات الرسمية والمؤتمرات والمعارض المحلية والخارجية والشراء الآلات والمعدات والإثاث، كما سيتم إعادة دراسة دعم وقود تشغيل المحطات ودعم المنتجات المكررة والغاز المسوق محلياً في ضوء أسعار النفط الحالية وبالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية.

في 6 جهات فقط حيث تستحوذ وزارة المالية على النسبة الأكبر بـ 6,2 مليارات دينار ووزارة الكهرباء والماء بـ 2,5 مليار دينار والصحة بـ 2,3 مليار دينار ووزارة التربية بـ 1,9 مليار دينار ووزارة الدفاع بـ 1,6 مليار دينار ووزارة الداخلية بـ 1,1 مليار دينار أما باقي الجهات فبنحو 5,5 مليارات دينار.

6 قيود على الميزانية الحالية

- 1- عدم جواز النقل بين أي بنود أخرى إلى الاعتمادات المالية المرصودة في المصروفات الخاصة.
- 2- تمكين المراقبين الماليين من ممارسة اختصاصاتهم الواردة بالقانون.
- 3- على الإدارات الحكومية والجهات الخاصة ذات الميزانية الملحقه والمستقلة الصرف طبقاً لقواعد الميزانية.
- 4- على الجهات الحكومية التي لديها مكاتب وبعثات خارجية مراعاة تسوية حساب العهد للدفعات النقدية أول بأول.
- 5- الوزارات والإدارات ذات الميزانية الملحقه وقبل صرف أي مبلغ من سنوات مالية سابقة خصماً من اعتمادات السنة المالية 2021/2020 العرض على شؤون الميزانية العامة.
- 6- يجب على الوزارات والإدارات الحكومية وفق القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة.

اجمالي الإيرادات التقديرية في 5 جهات حكومية فقط. حيث تستحوذ وزارة النفط على أكبر نصيب من الإيرادات، ووزارة الكهرباء والماء بـ 496 مليون دينار، والإدارة العامة للجمارك ووزارة الصحة بـ 214,7 مليون دينار.

20,7 مليار دينار عجز في 5 سنوات

سجلت الإدارة المالية للدولة عجوزات فعلية في ميزانيتها للسنة الخامسة على التوالي منذ بداية أزمة انخفاض أسعار النفط عالمياً على مستوياتها التاريخية. وقد ألفت جميع تلك المعطيات السابقة ظلها على التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذ تغيرت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية بسبب عدم اظهار استجابة كافية لمعالجة القيود الصعبة للميزانية العامة للدولة.

تماشياً مع حصة الكويت في منظمة «أوبك» وبالرغم من التحسن النسبي مؤخرًا في سعر برميل خام التصدير الكويتي عما كان عليه في بداية السنة الحالية الذي وصل آنذاك إلى 16 دولاراً للبرميل، إلا أن متوسط سعره حالياً لا يزال بعيداً عن نقطة تعادل إيرادات ومصروفات الحالية، حيث تبلغ نقطة تعادل إيرادات ومصروفات الميزانية عند 80 دولاراً والمتوسط الفعلي لسعر بيع برميل النفط حتى نهاية شهر يوليو الماضي بلغ 30 دولاراً، أي بانخفاض هائل بلغ 50 دولاراً.

الإيرادات والمصروفات
وتستحوذ الإيرادات النفطية البالغة 5,6 مليارات دينار على 75٪ من إجمالي الإيرادات، وتنحصر 94٪ من

التزامان مع تعديل الميزانية الكويت للسنة المالية الحالية 2021/2020 نتيجة لانتشار جائحة كورونا وما ترتبت عليها من آثار تمثلت في ضعف وانخفاض إيرادات الدولة مع الحاجة لرصد مبالغ إضافية في الميزانية لمواجهة المصروفات الأخرى وتخفيض مصروفات أخرى بما يتناسب مع الوضع الراهن، عدلت وزارة المالية بتدبيرات الميزانية، وتم تخفيض الإيرادات المتوقعة بالميزانية إلى 7,5 مليارات دينار بانخفاض قدره 49٪ وذلك كنتيجة مباشرة لتخفيض سعر برميل النفط المقدر في الميزانية إلى 30 دولاراً بدلاً من 55 دولاراً، ويحجم إنتاج البلاد بقدر 2,5 مليون برميل يوميا بدلاً من 2,7 مليون برميل، وذلك

«الإيكونوميست»: بروز الدولار بالتجارة العالمية يقوّض مزايها.. فعندما ترتفع قوته تميل التجارة للانكماش

لهذه الأسباب تسعى دول للتحرر من قبضة الدولار على اقتصاداتها!

إصدار فواتير للواردات والصادرات بنفس العملة أن يحافظ هؤلاء على هوامش الربحية لديهم في حالة تخفيض قيمة العملة. لأن استخدام عملة رئيسية لا يعني بالضرورة أن تكون هي الدولار. ولكن لسم لا؟ فالدولار بالفعل يهيمن على عالم المال اليوم، وتحتفظ البنوك المركزية بنسبة 58٪ من احتياطياتها الرسمية من العملات الأجنبية بالدولار حيث أنه العملة العالمية المفضلة عند إصدار الأوراق المالية كما تستخدمه البنوك لنحو نصف مطالباتها عبر الحدود. وتقول Swift لنظام الدفع السريع أن الدولار يستخدم في خمسي المدفوعات الدولية.

عالم متشابك
ويشير الواقع إلى أن عالم المال والتجارة متشابك، وبالتالي فإن المصدرين الذين يقترضون بالدولار يفضلون تسعير مبيعاتهم الأجنبية بنفس العملة للحماية من الانخفاض المفاجئ في قيمة العملة، ما قد يزيد من قيمة ديونهم، بينما توفر الأصول المقيمة بالدولار لأصحابها مزيداً من الأمان، لأنها ستحتفظ بقيمتها مقارنة بالواردات المسعرة بالدولار. وخلال أزمة شرق آسيا في 1997-1999، شهدت كل من كوريا الجنوبية والماليزيا وتايلاند انخفاضاً في قيمة عملاتها بنسبة 60٪ على الأقل مقابل الدولار - وشهدت صادراتها ركوداً كبيراً. ولكن لما كانت الأسعار مقيمة بالدولار فإن تخفيض قيمة العملات لم يضر بقدراتها التنافسية التصديرية داخل المنطقة. كما انخفض الطلب على الواردات من أماكن أخرى في المنطقة بسعر الدولار أيضاً.

وانتهت الإيكونوميست إلى القول بأن صانعي السياسات بحلول العالم يميلون للتحرر من قبضة الدولار لكن ذلك غير مرجح، لأن هيمنة الدولار هي نتاج ملايين القرارات الفردية التي تبدو في غالبيتها مثالية. إن كل تراجع في قيمة الدولار يثير موجة من الصخب والحديث حول زوال الدولار، ولكن طالما استمرت الميول في صالح الدولار، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن أن تتحقق الرغبات بزواله، على الأقل، لفترة من الوقت، وسيؤدي ضعف الدولار إلى تحفيز الثروة التي بدورها ستكون عاملاً مساعداً على تعزيز العمليات التجارية.



انخفاض قيمة عملة دولة يعني انخفاض أسعار صادراتها للمستوردين.. وزيادة الطلب على السلع

عملة عالمية بديلة
ويبدو أن المنافسين المحتملين الآخرين قد فشلوا بشكل أكبر في تكريس للدولار. وتشير البيانات الصينية الضئيلة المتوافرة إلى أنه في عام 2013، تمت تسوية 17٪ فقط من التجارة الصينية بالعملة الصينية الرمينبني، أما في العام الذي سبقه، فقد تمت تسوية نصف هذه التسويات بالرمنبني. ومن أجل تجنب العقوبات المالية، أحجمت روسيا مؤخراً عن استخدام

محمود عيسى
قالت مجلة الإيكونوميست البريطانية إن صناع القرار حول العالم يتوقون للتحرر من قبضة الدولار، حيث يضر انهيار عملات الدول باقتصاداتها، لأنه يجعل الواردات أكثر تكلفة فضلاً عن تقليص ميزانيات الأسر ورفع تكاليف الأعمال. لكن خبراء الاقتصاد يعتقدون منذ فترة طويلة أن هذا الأمر يحمل معه بلسماً خاصاً به، حيث إن ارتفاع تكلفة الواردات سيعزز الطلب على السلع البديلة المحلية، وبالتالي على العمال الذين يصنعونها، مما يؤدي إلى تحسين الاقتصاد، وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض قيمة عملة دولة ما يعني أن صادراتها أصبحت أرخص للمشتريين والمستوردين في الخارج، وينعكس هذا في زيادة الطلب على السلع.

وساقت المجلة مثالا على ذلك بانهايار قيمة العملة الكولومبية «البيزو» في صيف 2014، عندما ربح وزير المالية الكولومبي بتدهور البيزو معتبراً إياه «نعمة مقنعة» استناداً للافتراضات السابقة، وتشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن بروز الدولار في التجارة العالمية يقوّض المزاي المتوخاة من مرونة أسعار الصرف، وعندما ترتفع قوة الدولار، تميل التجارة العالمية إلى الانكماش.

ولعمد من الزمان، كان تفكير الاقتصاديين بشأن التجارة العالمية والعملات يتلخص في نموذج وضعه روبرت مونديل، وجيه ماركوس فليمنج الباحثان في صندوق النقد الدولي في ستينيات القرن الماضي، ولم يكن ثمة أي دور مقترح خاص بأي عملة ذات هيمنة على غيرها، ولكن بدلاً من ذلك يتعين على المتداولين والتجار الاتفاق على الأسعار بعملة الدولة المصدر. وقد علق الأوروبيون الأمام - عندما انشأوا وحدة العملة الأوروبية - اليورو على أن محل محل الدولار. ولكن على الرغم من أن حوالي 50٪ من العمليات التجارية تحرر فواتيرها باليورو، إلا أن هذا يرجع في الغالب إلى حجم التجارة التي تشمل البلدان التي تستخدم العملة الأوروبية، وقد بلغ حجم التجارة المقيمة باليورو بين عامي 1999 و2014 حوالي 1,2 ضعف حصة منطقة اليورو من الواردات العالمية.